مواجهة الخطط الاسرائيلية الجديدة

لقد تميّزت الفترة الواقعة بين ١٦ حزيران (يونيو) و١٥ تموز (يوليو) الماضيين بمجموعة من التطوّرات الهامة، في ما يخص ساحة الصراع المسلّح الفلسطيني ـ الاسرائيلي. ولعلّ أبرز الامور وأكثرها أهمية استراتيجية، بالنسبة الى الانتفاضة الشعبية في الارض المحتلة، هو التحوّل الواضح الذي تسعى الى تحقيقه القيادة الاسرائيلية، بوزارتها الجديدة، في طرق تعاملها مع تلك الثورة الجماهيرية؛ اذ يتولّى وزير الدفاع الجديد، موشي ارنس، عملية البحث في سياسة مختلفة، ليس وسط الفشل المستمر للسياسات السابقة فحسب، بل ووسط ازدياد علامات تفسخ وتناحر المواقف ضمن القيادات العسكرية والامنية حيال كل ذلك. وفي المقابل، فقد اتسم الجانب الفلسطيني بزيادة المقاومة، وخصوصاً من خلال تكاثر عمليات زرع العبوات الناسفة والقاء القنابل اليدوية، الى جانب عودة نمو النشاط المضاد لعملاء قوات الاحتلال والمخبرين. امّا في جنوب لبنان، فثمة مؤشرات الى تصعيد عسكري اسرائيلي ضد القوات الفلسطينية والمخيمات في تلك المنطقة.

أوجه التحوّل في سياسة القمع

بعد ان شهدت الارض الفلسطينية المحتلة انفلاتاً معيّناً وارتباكاً نسبياً بالسياسة القمعية الاسرائيلية، خلال فترة فقدان الحكومة المركزية، تسعى الحكومة الجديدة، وتحديداً من خلال وزير الدفاع، ارنس، الى اعادة التحكّم في الوضع الميداني، تنفيذاً لهدفها المعلن باخماد الانتفاضة الشعبية. ويجدر التأكيد ان العديد من الاساليب والاجراءات المقترحة الآن ليست جديدة، وانما هي استمرار لما سبق، غير انها تتلاقى مع ترتيبات جديدة، بطريقة تجعل وجهتها العامة مختلفة.

يتمثّل احد الاجراءات، مثلاً، في تعزيز تواجد الجيش الاسرائيلي على الطرق الرئيسة، في الضفة الفلسطينية وقطاع غزة، لدرء هجمات «القوات الضاربة» الفلسطينية وحماية السيارات الاسرائيلية (**الحياة**، لندن، ٢٨/٦/١٩٩٠). وذلك اسلوب أدرجه قائد المنطقة الوسطى، اسحق موردخاي، منذ شهور عديدة، الّا انه يتمّ تأكيد ذلك التوجّه وتعميمه الآن. غير ان الاخطر في الامر هو السياسة الاسرائيلية الشاملة تجاه الطرق؛ اذ يتركز جهد اساسي، حالياً، على شقّ طرق جديدة تلتف عن التجمّعات السكنية الفلسطينية لتجنّبها وتفادي هجمات الحجارة والمولوتوف. ويرتبط ذلك بهدف اسرائيلي آخر، هو مصادرة المزيد من الاراضي العربية، بحجة الحاجة اليها لبناء شبكة الطرق الاضافية. وقد بلغت المساحة المصادرة خلال شهر حزيران (يونيو)، وحده، على سبيل المثال، ٢٦٠٩ دونمات (**نشرة بيسان**، نيقوسيا، ٤/٧/١٩٩٠). وهكذا، لقد سعت اسرائيل منذ فترة الى استغلال حالة الانتفاضة وحجة القمع لتدفع العملية الاستيطانية الى أمام.

الى جانب ذلك، تدرس القيادة الاسرائيلية، أو بعض الاجهزة الامنية المحدّدة فيها، اتباع تدابير أخرى، منها انشاء «حرس مدني» داخل المستوطنات المقامة في الضفة الفلسطينية وقطاع غزة، كي تتولّى مهام الدفاع عن الذات ولتخفيف العبء على الجيش النظامي الاسرائيلي (**هآرتس**، ٢٧/٦/١٩٩٠). كما تبحث الشرطة الاسرائيلية في فكرة توحيد نظام لوحات السيارات المدنية الفلسطينية والاسرائيلية، بدلاً من اتباع الفصل بين اللوحات الصفراء، المستخدمة داخل اسرائيل، وبين اللوحات الزرقاء، المستخدمة في الضفة الفلسطينية وقطاع غزة، وهو اقتراح كانت الشرطة درسته ثمّ رفضته في السابق، نظراً الى امكانية الاستفادة من التوحيد للتسلل الى داخل اسرائيل وتنفيذ العمليات الفدائية (**المصدر نفسه**، ٦/٧/١٩٩٠).